



من فقه التوريث ، هل يستقيم الظل والعود أعوج؟!

ملف نهب القطاع العام المصري في عهد مبارك (2 - 9)

بقلم رائف محمد الويشي

17 يناير 2010

خاص: إنقاذ مصر:

في الحلقة الأولى تناولنا ملف نهب أراضي الدولة من قبل حسنى مبارك وزمرته .. سنتناول في الحلقة الثانية اليوم ملف نهب القطاع العام تحت قيادة مبارك وابنه جمال ، والذي يشاركه الحكم كما يدل الواقع على الأرض ..

يستطيع كل محايد أن يؤكد أن القطاع العام في مصر - والذي نمت بشكل كبير بعد الثورة - كان صمام الأمان الذي حفظ المجتمع المصري - وأغلبيته العظمى من الفقراء - في مراحل مثلت تحديا لكرامته وأمنه القومي .. لا يعنى هذا أنه كان قطاعا خدميا خالصا ، لأن أغلب شركاته قادت المجتمع نحو تحقيق نمو اقتصادي لم تصل مصر إليه حتى الآن .. قيادة مصر التي كانت تسهر الليل وتصله بالنهار في عمل دعوب قد غيبت ، وهى الآن - ومنذ ظهورها - مشغولة بتأمين وجودها من غضب الشعب ونهب الثروة وتميرير التوريث ، وقرار مصر لم يعد في يدها وشعبها يتسول طعامه ويقبل بسبب قسوة الجوع وبطش الأجهزة الأمنية بما كان يعد مستحيلا في الماضي القريب ..

يمثل القطاع العام المصري منذ مجيء مبارك للسلطة مغنما للتربح السريع ، بالإضافة إلى كونه حجرا كبيرا في طريق القوى الخارجية التي ترغب في السيطرة على قرار مصر ببيعها من الباطن ..

شن مبارك حملة إعلامية كبيرة لتحقيق غايته ببيع القطاع العام .. نشط صحفيوه الذين يسيطرون على الصحف القومية في تصوير ما يحدث بأنه فقط عبارة عن عملية بيع لشركات خاسرة ، بذلوا كل طاقتهم في محاولة التأثير على الشعب بتصوير أن أفضل الوسائل لتقدم هذا القطاع الحيوي هي التخلص من شركاته الخاسرة حتى يأتي آخرون من القطاع الخاص لإصلاحها .. أطلقوا عليه قطاع الأعمال لإعطاء شعور للمواطن بأنهم فقط يرغبون في تقدمه لصالح مصر ... ضرب الكثير منهم مثلا بالصين وزعيمها " دنج شياو بنج" الذي باع الشركات الخاسرة في عام 1991 وحقق نجاحا في اقتصاد الصين عقب ذلك ..

كان الواقع الذي على الأرض المصرية يؤكد - وما زال - أن عمليات البيع للقطاع العام كانت تتسم بعلامتين ، الأولى أنها كانت لشركات ناجحة وليست لشركات خاسرة ، الثانية أنها كانت بثمن بخس لصالح واجهات من صبيان النظام ..

نستطيع أن نلخص سياسة الباب المفتوح في الاقتصاد بأنها ترك قوى العرض والطلب تفرض قوتها على الأسواق دون تدخل من الحكومات .. لكننا نريد الغوص أكثر في هذا الشأن من خلال طرح مجموعة من الأسئلة التالية :

- هل حققت سياسة الباب المفتوح فعلا الرفاهية للشعوب الغربية ؟
- هل من العدل أن يمتلك 1% من الشعب الأمريكي ما قيمته 96 % من ثروتها ؟
- أليس النموذج الأمريكي الذي يرشح بالظلم الاجتماعي - حيث الأقلية الغنية هي المسيطرة - هو ما يطمح إليه مبارك وزمرته ؟
- ألم ينهار الاقتصاد العالمي في 15 سبتمبر 08 بسبب تلك السياسة التي يسيطر عليها المتاجرون بقوت شعوبهم دون رقابة حكومية؟
- ألا تدل أزمة دبي في ديسمبر 2009 - والتي تشبه أزمة العالم في سبتمبر 2008 - أن المراهقات والتضليل هي سمة الرأسمالية ؟
- هل تتناسب سياسة الباب المفتوح مع مصر التي تفتقر إلى رأس المال الكبير والديمقراطية والأجهزة الرقابية ذات الشفافية ؟
- هل ما فعله نظام مبارك في القطاع العام كان يمثل إحدى صور تحرير الاقتصاد المصري ، أم كان يمثل نهبا منظما له ؟

سنذكر هنا قائمة من الدول الغربية التي ابتكرت سياسة الباب المفتوح في اقتصادها ، لنؤكد أن الغرب لم يفتح الباب على مصراعيه لبيع شركاته للأجانب - كما روج مبارك ومخبروه في الصحف القومية - مهما تقدموا بأسعار مغرية ، وهذه الدول هي كما يلي :

*** في إنجلترا (رابع دولة في اقتصاد السوق)** وفي زمن رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر حيث بلغت الخصخصة قممها ، رفضت الحكومة بيع شركة رولز رايس المنهارة إلى شركة مرسيدس الألمانية لما تمثله من سمعة وطنية ولجأت إلى تأميمها .. وهناك مثل ثان عندما تعرض بنك Northern Rock للانهيار في 18 فبراير 2008 بسبب تدافع المودعين به على سحب مدخراتهم ، قامت الحكومة على الفور بتأميم البنك للحيلولة دون بيعه بأي ثمن في لحظة ضعفه ، علق وزير المالية البريطاني حينها ليستر دارلنج على ذلك بقوله " من الأفضل للحكومة أن تحتفظ بملكية البنك حتى تتحسن أوضاع السوق فترتفع قيمته ويكسب المواطنون " ..

*** في فرنسا (خامس دولة في اقتصاد السوق)** وقف في عام 2004 وزير المالية نيكولا ساركوزي - الرئيس الحالي - بجانب شركة أليستوم - أكبر شركة مقاولات في الهندسة الثقيلة - للحيلولة دون إفلاسها ، كما كرر نفس الموقف مع شركتين للأدوية في نفس العام المذكور وهما شركة أفنتيس وشركة سانوفيل سانوف .. مثل رابع حدث عندما قامت الحكومة الفرنسية في عام 2007 بالوقوف إلى جانب هيئة الغاز الوطنية التي أوشكت على الانهيار للحيلولة دون بيعها للأجانب ، وعندما احتج الإتحاد الأوروبي على ذلك أكدت الحكومة الفرنسية بأن هيئة الغاز الوطنية أكثر أهمية لها من عضويتها في الإتحاد الأوروبي ... مثل خامس حدث في 2008 عندما رفض الرئيس ساركوزي بيع بنك سوستيه جنرال للأجانب بعد أن خسر البنك المذكور 7 مليار يورو ، ناتجة من تلاعب موظفيه وأعلنت الحكومة أن بنوك فرنسا لن تذهب لغير الفرنسيين وأكدت على وقوف الحكومة بجانب البنك المذكور حتى يقف على قدميه ، وقد علق جين بيير - وزير الشؤون الأوروبية في فرنسا - إلى قناة LCN بأن فرنسا تعتبر بنوكها موضوعا حساسا بالنسبة لاقتصادها وشعبها ..

*** في إيطاليا (سابع دولة في اقتصاد السوق)** رفض البنك المركزي الإيطالي في العام 2005 بيع بنك إيطالي إلى بنك هولندي رغم سياسة إزالة الحواجز الاقتصادية التي يفرضها الإتحاد الأوروبي على أعضائه البالغ عددهم سبع وعشرين عضوا ..

*** في أمريكا (زعيمة الرأسمالية الدولية وصاحبة أكبر اقتصاد في العالم)** أقر الكونجرس في 13 يوليو 2007 قانونا يشدد فيه الرقابة على استحواذ الأجانب للمؤسسات الاقتصادية الهامة بأمريكا ، كما رفضت الحكومة مشاركة شركة إماراتية في إدارة بعض الموانئ ..

*** في كندا (سادس دولة في اقتصاد السوق)** فرضت الحكومة قيودا في 3 أكتوبر 2007 على شركة الطاقة الإماراتية في إطار شرائها لشركة مماثلة في كندا ..

*** في أسبانيا (اقتصادها يزيد عن اقتصاد جميع الدول العربية مجتمعة)** رفضت الحكومة بيع شركة " إبيرد رولا " للأجانب ، وهي أكبر شركة منتجة للطاقة في أسبانيا (الشركة المذكورة هي نفسها المالكة لشركة فينوزا التي تعمل في مصر والتي اشترت

الغاز المصري في 2006 بسعر 75 سنتا للوحدة بينما سعره عالميا كان يبلغ في حينه 6.5 دولار) ..

*** في روسيا (ثامن دولة في اقتصاد السوق)** أصدر الرئيس الروسي ديمترى ميدفيديف في 7 يونيو 2008 قرارا بمنع الأجانب من الاستثمار في 42 مشروعا إستراتيجيا لحماية الأمن القومي وأضاف معلقا على قراره بقوله " لسنا وحدنا الذين نفعل ذلك ، الولايات المتحدة أصدرت قرارات مشابهة " .

لكن الملفت للنظر هو أن تلك الدول الغربية ورغم بعض القيود التي فرضتها على بيع بعض شركاتها ، إلا أنها تعرضت لأزمة اقتصادية فادحة مع الكثير من دول العالم في 15 سبتمبر 2008 ، فماذا الذي أدى إلى ذلك؟! ..

من الثابت أن الاقتصاد الأمريكي يمثل أكبر اقتصاد عالمي ، وهو مع بقية الدول الغربية يمثلون النصيب الأكبر من كعكة الاقتصاد العالمي .. سيطر المحافظون الجدد على أمريكا في انتخابات عام 2000 وجاء ضربة 11 سبتمبر 2001 كي تجعل تلك القيادة المتطرفة تتجه إلى فتح عدة جبهات عسكرية في العالم لاستعادة هيبة البلاد التي أهدرتها تلك الضربة .. كانت رقابة الأسواق خفيفة إلى حد بعيد مع حضور بوش وجاءت الضربة العسكرية كي تزيد من ضعف تلك الرقابة ، هنا نشط الفساد المصرفي والعقاري وانهار الاقتصاد الأمريكي وجر معه في انهياره بقية الاقتصاد الغربي ودول العالم ، كل على حسب مدى مشاركته في كعكة الاقتصاد الحر .. هذه صورة مبسطة ومختصرة لمعرفة أسباب انهيار الاقتصاد الأمريكي ومعه الدول التي تدور في فلكه ..

يقول المهندس يحيى حسين الرئيس السابق لشركة بنزايون والذي تم فصله بعد فضحه لصفقة عمر أفندي حيث كان عضوا في لجنة تقييم الصفقة ومؤسس حركة " لا لبيع مصر " في مؤتمر عقد في نقابة الصحفيين في 13 يونيو 2007 ما يلي :

" إن شركات قطاع الأعمال في بداية التسعينات وقبل بدأ عمليات البيع كانت تبلغ 317 شركة ، تم تقييم تلك الشركات في حينه من قبل الجهات الحكومية من خلال وكيل أول بنك الاستثمار القومي في بداية التسعينات بمبلغ 500 مليار جنيه ، بينما قيمتها بعض الجهات الأجنبية المشبوهة بمبلغ 100 مليار جنيه .. نستطيع أن نقول أن متوسط التقييمين هو بحدود 300 مليار جنيه .. الحكومة تقول أنها باعت بحلول عام 2007 أكثر من نصف تلك الشركات بمبلغ 35 مليار جنيه .. سنلاحظ أن الشركات المباعة كانت هي الشركات الرابحة وسنضع لقيمتها رقما يبلغ 200 مليار جنيه .. أين ذهبت باقي المبالغ والمقدرة بقيمة 165 مليار جنيه؟! ، لقد ذهبت إلى جيوب الواجبات والسماسة في حاشية النظام " ..

إننا نقدم للقارئ بعض النماذج لشركات القطاع العام التي تم بيعها بثمن بخس لواجهات تدور في فلك عائلة مبارك حتى نعرف حجم الكارثة التي تعيشها مصر في عهده :

1- شركة بيبسي كولا :

عندما نذكر بيع شركة بيبسي كولا فلا بد من أن نذكر المدعو محمد نصير الذي اشترى تلك الشركة مع شريكه السعودي بثمن بخس .. نصير عمل سابقا في المخابرات العامة وهو أحد المقربين من مبارك حيث عمل مساعدا له في شركته الخاصة لتجارة السلاح والتي أسسها مبارك في فرنسا واسمها " الأجنحة البيضاء " وكان شريكه فيها نسيبه اللواء منير ثابت والمدعو حسين سالم) .. كانت شركة بيبسي باكورة الشركات التي نهبت من القطاع العام .. كان بالشركة 8 مصانع و 18 خط إنتاج مع أسطول سيارات هائل وقطع أراضى متعددة منها قطعة أرض كبيرة على شارع الهرم مباشرة يبلغ ثمنها 155 مليون جنيها .. وضع " الواجهة " محمد نصير وشريكه السعودي يديهما على الشركة بمبلغ 157 مليون جنيها .. لم تمض إلا فترة قصيرة وقام محمد نصير ببيع نصيبه بمبلغ 400 مليون دولار ..

2- شركة المراجل البخارية :

أنشأت الشركة المذكورة على مساحة 32 فدانا على النيل مباشرة .. كانت الشركة تنتج في ستينات القرن الماضي دروعا للدبابات المصرية وفي مرحلة لاحقة كانت تنتج معدات المحطات الكهربائية التي نجح الخبراء المصريون في تصنيعها محليا .. تعتبر شركة المراجل البخارية من أهم ثلاث شركات في العالم الثالث في هذا المجال ولا يوجد مثل لها في منطقة الشرق الأوسط إلا في إسرائيل

شرع نظام مبارك في بيع الشركة في منتصف تسعينات القرن الماضي فتصدى العاملون لذلك لأن الشركة كانت تحقق أرباحا ولديها عقود إنتاجية من عدة دول بلغت 600 مليون جنيها ..

لجأت القيادة السياسية إلى ما عُرف عنها من حيل أمنية للالتفاف على تكاتف العاملين .. قامت بإجراء توسعات كبيرة بالشركة وأخذت قرضا بنكيا كبيرا وقصير الأجل وبفائدة قدرها 24 % بهدف " تركيح " الشركة ووضع العاملين أمام الأمر الواقع ..

بيعت الشركة بمبلغ 15 مليون دولار في عام 1994 بينما يبلغ ثمن الأرض فقط ملياري جنيها ، طبقا لتقييم الخبير الاقتصادي د. أحمد النجار .. اشترى " الواجهة " خالد شتا الشركة وخفض العمالة من 1189 إلى 270 عاملا ثم وقع عقدا مع والده محمد شتا - يرأس مجلس إدارة شركة عقارية تسمى الخلود - بغرض التخلص من أراضي الشركة ..

3- شركة بيرة الأهرام :

كانت الشركة من الشركات الناجحة جدا في مجالها ووصل حجم مبيعاتها السنوية إلى مليار جنيها سنويا .. تم بيع الشركة - بدون إعلان مناقصة أو مزايده - بمبلغ 50 مليون جنيها إلى عدة شركاء ، كان كبيرهم المدعو أحمد الزيات وهو أحد الأصدقاء المقربين من جمال مبارك .. باع الزيات بعد 3 سنوات نصيبه في الشركة لشركة البيرة الهولندية " هانكين " بمبلغ 300 مليون دولار وبما يساوى 40 ضعفا للسعر الذي اشترى به ..

4- شركة الزجاج المسطح :

هي من الشركات العملاقة عالميا في هذا المجال ولها سمعة ممتازة إقليميا ودوليا ويوجد منها شركتان فقط في منطقة الشرق الأوسط في كل من السعودية وإسرائيل .. حققت الشركة أرباحا قدرها 50 مليون جنيها في العام السابق للبيع .. اشترى الشركة الملياردير الكويتي ناصر الخرافي وهو صديق عاطف عبيد رئيس الوزراء الأسبق .. تردد عن تقدم المليونير اليهودي المعروف ديفيد سون بعرض إلى الخرافي لشراء الشركة المذكورة منه ، ويذكر أن ديفيد سون من أكبر المتبرعين لإسرائيل وبملك شركة تسمى جارديان تعمل في نفس المجال (راجع الحلقة السابقة " نهب أراضي مصر " لتتعرف على حجم الأراضي التي نهبها الخرافي من أراضي مصر ، رغم احتلاله المرتبة 40 في قائمة أغنياء العالم) ..

5- شركة سيد للأدوية :

تكمُن أهمية صناعة الدواء بمصر في أنه يستحوذ على نسبة تزيد عن ثلث دخل الأسر المصرية وأغلبهم فقرا ، من هنا تظهر أهمية صناعة الدواء على الأمن القومي المصري .. يبدو ذلك من بديهيات السياسة في أي دولة تحرص قيادتها على مصالح شعبها ، أما إذا كانت تلك القيادة طاغية وفسادة فإنها تضرب بكامل خنجرها في جسد بلدها ، لأن الهدف الأوحد أمامها هو الاستمرار من أجل البقاء سواء مات الشعب بالمرض أو بالرصاص ..

لقد سيطر الأجانب على 65 % من صناعة الدواء في عام 2006 وتنقل الأنباء أن بعضهم يهودا بينما تحتفظ الشركات الوطنية بـ 17 % فقط في العام المذكور من تلك الصناعة الإستراتيجية والتي تقف مع صناعة الغذاء والسلاح على قدم المساواة .. إننا لا نبالغ إذا قلنا أن شركة سيد هي إحدى قلاع صناعة الدواء في الشرق الأوسط ، هي تصنع 22 % من الدواء المحلي رخيص الثمن ورغم هذا الدواء الرخيص الثمن حققت الشركة 31 مليون جنيها أرباحا في العام 2005 ..

ممتلكات شركة سيد للأدوية :

لدى شركة سيد 410 مستحضر طبي تقدر تكلفته - كحق انتفاع ملكية فكرية - بما يزيد عن 700 مليون جنيها .. لديها 28 مستحضر طبي آخر يعتبر بديلا عن بدائل لمستحضرات في شركة شيرنج الألمانية العالمية ، تمتلك قصرا يعتبر تحفة معمارية يطل على شارع الهرم مباشرة تزيد قيمته عن 100 مليون جنيها ، تمتلك 54 فرعا للتوزيع ، لديها 41 صيدلية على مستوى الجمهورية ، تمتلك أسهما في شركة سيبكو للصناعات الكيماوية يقدر ثمنها بمبلغ 40 مليون جنيها ، لديها أسطول هائل من المعامل المتطورة تقدر بـ 500 مليون جنيها ، تمتلك أرضا فقط في منطقة الهرم بمساحة 11 فدانا و 17 قيراطا و 5 أسهم (84 ألف و 866 مترا مربعا)

يتكون مجلس إدارة الشركة – كما ينص قانون قطاع الأعمال رقم 203 لسنة 1993 – بما يزيد عن 50 % من الأعضاء المنتخبين وهو ما يمثل عائقا أمام عصابة مبارك ، وحتى تتم المؤامرة زادت القيادة السياسية من عدد الأعضاء المعينين حتى تجاوز النصف ..

أعضاء العصابة :

رئيس العصابة هو محمود محيي الدين وزير الاستثمار ، مجدي حسن إبراهيم رئيس الشركة القابضة وله سابقة في تبديد مليون جنيه من الأموال العامة والاستيلاء على بعضها ومع ذلك تم تعيينه في هذا المنصب ، توفيق أبو زيد المستشار المالي بالشركة والمحال إلى المعاش ، محامى الشركة عارف محمد كمال .. كما عين مجدي حسن إبراهيم عددا من أصدقائه بمرتبات تصل إلى 11 ألف جنيها شهريا ومنهم سكرتيرته الخاصة أمال أحمد محمد وقد خصصت لها سيارة وسائق ، كما سعى إلى تعيين كمال سرور – شقيق فتحي سرور رئيس مجلس الشعب لضمان حمايته – نائبا له رغم أنه تجاوز السبعين من عمره وكذلك اللواء متقاعد وحيد قاسم ..

بداية المؤامرة :

أعلن محمود محي الدين وزير الاستثمار عن طرح شركة سيد للأدوية للبيع .. في نوفمبر 2005 تم إسناد عملية التقييم إلى البنك العربي الإفريقي الدولي ، والذي قام بتقييم مساحة الأرض المذكورة في منطقة الهرم بثلاثة تقديرات كان أقلها بقيمة مبلغ 635 مليون جنيه وهو بند واحد من أصول الشركة التي يبلغ أصولها العشرات من البنود .. لم يعترف مجدي حسن إبراهيم رئيس الشركة القابضة بتقييم البنك المذكور وقرر تقييم الأرض طبقا للقيمة الدفترية لها عند شرائها في عام 1963 والبالغة 206 آلاف جنيها .. في 2005/12/29 اجتمع مجلس إدارة الشركة وقرر تنفيذ المؤامرة فوراً وطرح الشركة بالتقييم الجديد في البورصة ..

أرسل عضو مجلس الإدارة المنتخب محمد جاد عبد الرحيم بلاغات إلى النائب العام والمخابرات العامة ورئاسة الجمهورية يتهم فيها مجلس الإدارة المعين بنهب المال العام وطالب تلك الجهات باعتقاله وإعدامه في حالة عدم ثبوت حقيقة نهب المال العام ، كما أكد في بلاغاته أنه كان شاهد عيان على العديد من قضايا الفساد في الشركة .. نفذ المتآمرون خطتهم !! ..

6- البنك المصري الأمريكي (النموذج الأصغر لصفقة عمر أفندي) :

إنها واحدة من أغرب صفقات نهب المال العام ونفذا شياطين خلت قلوبهم من رحمة أو ذرة من الشعور بالانتماء لمصر .. إنها تشبه قصة عصابة تناوبت على اغتصاب فتاة ورغم أنها قد أشرفت على الموت ، إلا أن ذلك لم يشفع لها عندهم واستمروا في إجرامهم .. كان البنك المصري الأمريكي هو أنجح البنوك المصرية على الإطلاق وبلغت أرباحه في عام 2005 نحو 340 مليون جنيه ، كان يمتلك بنك الإسكندرية 31 % من أسهم البنك المذكور ، بينما يمتلك بنك أميركان إكسبريس نحو 40 % من أسهمه والبقية للمساهمين العاديين ..

تبدأ المؤامرة بتقديم أحمد المغربي استقالته من جميع الشركات التي يعمل فيها ومنها عضوية البنك البريطاني HSCB ثم قدم ابن خالته محمد لطفي منصور استقالته أيضا في 18 ديسمبر 2005 من جميع مناصبه ومنها عضويته في مجلس إدارة بنك كاليون الفرنسي .. عين منصور وزيرا للنقل في التشكيل الوزاري لحكومة نظيف الثانية في الأسبوع الأول من يناير 2006 ، كما عين المغربي وزيرا للإسكان .. تقدم الشريكان القريبان الوزيران بالاشتراك مع بنك كاليون الفرنسي لشراء البنك المذكور قبل خمسة أيام من تشكيلة الحكومة ..

(تنص المادة 158 من الدستور على تحريم التعامل مع أي وزير يعمل بالحكومة بيعا أو شراء أو تأجيرا ، كان للمغربي سابقة أخرى عندما كان وزيرا للسياحة عند شرائه فندق سيسل بالإسكندرية بثمن بخس من الشركة القابضة للإسكان وحول اسمه إلى سوفتيل) ..

تم تقييم البنك بأقل من قيمته الفعلية بسرعة بالغة ودون الدعوة إلى جمعية عمومية غير عادية كما ينص القانون وبيع البنك في صفقة الشيطان وضاعت على البلاد ما قيمته 1900 مليون جنيها على الأقل – كما صرح الخبراء ومنهم والخبير الاقتصادي د. أحمد

النجار - ويقع ضمن هذا المبلغ السابق 320 مليون جنيها من أموال صغار المساهمين الذين يساهمون في البنك بنسبة 29 % ..

7- بنك الإسكندرية :

كما نسجت عصابة الخيانة خيوطها في بيع البنك المصري الأمريكي الرابع والناجح بثمن بخس في يناير عام 2006 وكانت صفقة الشيطان ، قامت نفس العصابة ونسجت خيوطها في أكتوبر 2006 في بيع بنك الإسكندرية وهو أحد البنوك الأربعة القومية في مصر .. تم تأمين بنك الإسكندرية في 1956 ويمتلك 192 فرعا حول العالم ويشترك في تمويل 71 مشروعا قوميا على مستوى مصر

.. قالت الحكومة أنها أنفقت 11 مليار جنيها من أجل بيعه تمثلت في إعادة تأهيل هيكله البنك وسداد ديونه ومن ضمن هذا المبلغ صُرف ما قيمته 450 مليون جنيها للمعاش المبكر ، وهو اللفظ المخادع لتسريح العاملين فوق سن 40 عاما .. رغم هذا المبلغ الضخم الذي أنفقتة الحكومة على تأهيل البنك إلا أن بيعه كان بمبلغ 1.612 مليار دولار (9.4 مليار جنيها) ..

بهارات التمويه لإتمام الصفقة :

مؤتمر صحفي يعفده وزير الاستثمار محمود محيي الدين ووزير المالية يوسف بطرس غالي ومحافظ البنك المركزي فاروق العقدة .. يجلسون على منصة المؤتمر ووجههم وضحكاتهم تحاول أن تثبت للحاضرين أنهم أنجزوا عملا قوميا غير مسبوق .. تبدأ المسرحية الهزلية بكلمة من رئيس البنك محمود عبد اللطيف يقول فيها " أقدم الشكر لنفسي ولمجموعة العمل التي قامت خلال أربع سنوات بالتجهيزات والترتيبات التمهيديّة لعرض بنك الإسكندرية للبيع ، إنها عملية شاقة تمت على عدة مراحل " ..

تلاه وزير المالية - الذي سب دين المسلمين منذ أيام - قائلا " بنك سان باولو الذي اشترى الصفقة هو بنك مصري مائة بالمائة لأنه يخضع للقانون المصري ، البنك مصري والمال أجنبي " ، أتبعه وزير الاستثمار قائلا " البيع تم من خلال مزايده تقدم لها أربعة بنوك أجنبية وفاز بها بنك سان باولو الإيطالي وقيمة البيع هي 1.612 مليار دولار وهذا المبلغ يساوي 5.5 مرة من القيمة الدفترية ، إنه إنجاز كبير لنا " ..

من المنطق والعقل أن يتكلم وزير الاستثمار عن القيمة الواقعية للأصل لا عن القيمة الدفترية له والتي كان عليها منذ أكثر من خمسين سنة ، إنه الخداع بعينه !! .. كم كانت القيمة الدفترية لمترا الأرض في منطقة المهندسين أو ميدان التحرير أو شارع الهرم ، وكم هي القيمة الواقعية لتلك المناطق الآن؟! ، إن القيمة الواقعية في أغلب مناطق مصر تساوي الآن عدة آلاف من المرات من قيمتها الدفترية منذ خمسين عاما..

يقول أحمد قورة رئيس البنك الوطني العربي في 23 أكتوبر 2006 لصحيفة صوت الأمة المستقلة معقبا على كلمة وزير المالية ما يلي :

" كلام المسؤولين بخصوص أن بنك سان باولو مصري مائة بالمائة ليس صحيحا ، لأن البنك تحول إلى مالك أجنبي يديره .. من الذي سيحدد سياسة البنك المصرفية ، هل البنك المركزي في مصر أم إدارة البنك في إيطاليا التي ستضع السياسات المالية وفقا لمصالح الاقتصاد الإيطالي ؟ ، البنك الإيطالي هو الذي سيحدد القروض التي سيمنحها للمشروعات دون النظر إلى مدى جدواها إلى الاقتصاد المصري " ..

يقول الخبير الاقتصادي والبنكي المعروف د. على نجم - رحمه الله - معلقا على الصفقة في نفس العدد بالصحيفة المذكورة ما يلي

: " كنت أتمنى أن يتم بيع البنوك إلى مصريين وليس إلى أجنب ، بنك الإسكندرية كان ضمن البنوك الأربعة التي رسمت سياسة مصر الاقتصادية على مدى خمسين عاما ، بيع هذه البنوك سيعود بنا إلى عهد الاحتلال حيث كانت تنتشر البنوك الأجنبية في مصر وترفض تمويل المشروعات القومية مما دفع القيادة السياسية إلى ضرورة تأمينها والآن نعود إلى نقطة البداية ، البنوك الأجنبية تتحرك وفق سياسات إدارتها المركزية في الخارج وليس وفق سياسة مصر ، غرضهم هو تحقيق أعلى ربح بصرف النظر عن المصلحة العامة أو دعم الاقتصاد المصري .. رغم الدعاية الحكومية فإن ما دفعه بنك سان باولو الإيطالي لا يساوي القيمة الحقيقية لبنك الإسكندرية الذي يمتلك 192 فرعا حول العالم وصرفت عليه الدولة 11 مليار جنيه ، بنك الإسكندرية يقوم بتمويل 71 مشروعا قوميا وبانتقال الملكية إلى البنك الإيطالي فإن إدارته الإيطالية ستبحث عن الربح وليس عن الصالح العام لمصر " ..

كما يقول الدكتور عبد العزيز حجازي - وزير المالية ورئيس الوزراء الأسبق - لصحيفة الدستور المستقلة الصادرة في 17 نوفمبر 2007 ما يلي :

" أن الجهاز المصرفي المصري قد أصبح في قبضة الأجانب وما يتم الآن لا يمكن تسميته إلا بتفكيك البنوك المصرية " ..

8- الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية :

أنشئت الشركة المذكورة في عام 1960 وكانت تحقق أرباحا سنوية وصلت إلى 30 مليون جنيها في عام 1999 .. بيعت الشركة في عام 1999 بمبلغ 90 مليون جنيها إلى مستثمر أردني ، دفع هذا الواجبة 27 مليون جنيها فقط وتم تقسيط المبلغ على عدة أقساط مريحة ..

لم تكن الكارثة الحقيقية عملية بيع الشركة الراحبة المذكورة ، بل هو ما يلي :
جرى منح الوسيط الذي أتم الصفقة (وهو أحد الواجبات الدائرة في عائلة مبارك) عقدا لمدة خمس سنوات لتوريد معدات تليفونية من الشركة المصرية للاتصالات - تتبع الشركة محمد نصير أحد رجال مبارك - والتي تقوم بتوريد المعدات إلى الشركة المصرية للمعدات التليفونية بمبلغ 2 مليار جنيها ، وقد حقق هذا الوسيط من وراء تلك السرقة مبلغا وقدره 750 مليون جنيها..
قام هذا الوسيط على الفور بإنشاء شركة في مدينة 6 أكتوبر تمارس نفس النشاط ، ليس من الأرباح التي نهبها ولكن من خلال قرض حمله على الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، حتى يتسنى له الاستيلاء على أراضي الشركة الضخمة في كورنيش المعصرة في حلوان ، وقد حقق من وراء تلك السرقة أرباحا تبلغ عدة مليارات من الجنيهات ..

9- شركة الغزل والنسيج بشبين الكوم :

استخدم اللصوص هذه المرة واجهة من الهند لإبعاد الشبهات ، وطرح وزير الاستثمار محمود محيي الدين الشركة للبيع من خلال مناقصة في إعلان بالصحف وأكد فيه أن المشتري سيحتفظ بكل العاملين وعددهم 5520 عاملا بإجمالي أجور سنوية يبلغ 62 مليون جنيها ..

وطبقا لرواية د. ممدوح عبد الحميد الهياتمي عضو مجلس الإدارة المنتدب للشئون المالية فإن أصول الشركة تتكون مما يلي :

- مساحة أرض الشركة تتكون من 100 فدانا منه 25 فدانا ملاعب و 25 فدانا شونه .
- يوجد 32.2 فدان (135 ألف متر مربع) داخل كردون مدينة شبين كآراضي كاملة المرافق .
- تضم الشركة 6 مصانع تحتوى على 842 ماكينة يتراوح سعر الواحدة بين مليون و 3 مليون جنيها .
- يوجد قطع غيار بالشركة قيمتها 26 مليون جنيها .
- توجد وحدة حريق بالشركة قيمتها 3 مليون جنيها .
- توجد ورش عمومية بالشركة قيمتها 6 مليون جنيها ..

تكونت لجنة تقييم أصول الشركة وكان ضمنها د. الهياتمي وتعرضت لضغوط شديدة من وزارة الاستثمار حتى وصل التقييم إلى 304 مليون جنيها ، رضخت اللجنة لسياسة الأمر الواقع المدعومة بمباحث أمن الدولة ثم تكشفت المؤامرة في الخطوات التالية :

- السعر الذي تقدم به " الواجبة " الهندي ليس 304 مليون جنيها ولكنه 170 مليون جنيها .
- لا يلتزم المشتري بالعدد الإجمالي للعاملين ولكن فقط بـ 4 آلاف عامل بشرط بلوغ رواتبهم السنوية 35 مليون جنيها فقط .
- تتحمل الدولة 72 مليون جنيها عن المشتري لتخفيض الأجور السنوية (أي أن السعر الحقيقي هو 98 مليون جنيها) ..

فضح د. الهياتمي في صيف 2006 الصفقة وقال أن القيمة الحقيقية للشركة تتجاوز 3 مليار جنيها .. كما تقدم أحد أعضاء مجلس الشعب باقتراح إلى وزير الاستثمار بطرح الشركة للاكتتاب العام وشرائها من قبل أهالي المحافظة بنفس السعر الذي تقدم به المستثمر الهندي ..

هدأت العاصفة لثلاثة أشهر ثم فوجئ العاملون بالمستثمر الهندي " الواجبة " يدخل العنابر ويشرف على كامل القطاعات بعد أن آلت الشركة إليه ، كما فوجئ العاملون أيضا بإحالة نصفهم إلى المعاش المبكر لتتخفف المرتبات من 65 مليون جنيها إلى 30 مليون

جنيها في العام .. فصل د. الهيأتمى من عمله بحجة إقشاء أسرار الشركة ..

10 - الشركة العربية لحليج الأقطان :

- اشترى وزير الزراعة الحالي - وجيه أباطة - الشركة المذكورة بمبلغ ستين مليون جنيها فى عام 2009 .. يذكر أن الشركة تحتوى على 15 محلجا تنتشر في جميع أنحاء الجمهورية ..
- التفاصيل الخاصة بالصفقة تدل - كمثيلاتها السابقة - على عقلية شيطانية تهدف إلى تخريب مصر وتركيح شعبها ، ويمكن الاكتفاء بثلاثة بنود من تلك التفاصيل ، وذلك كما يلي :
- 1- كانت للشركة وديعة بالبنوك قبل بيعها تقدر بـ 45 مليون جنيها ، أي أن وزير الزراعة دفع فقط عند الشراء 15 مليون جنيها ..
 - 2- قدم وزير الزراعة لشركة دعما حكوميا في عام 2010 يبلغ 20 مليون جنيها ، أي أنه استولى مجانا على الشركة وحصل على 5 مليون جنيها ..
 - 3- قام وزير الزراعة بعرض بعض الأراضي التابعة لمحلج زفتى للبيع بسعر 15 ألف جنيها للمتر ، وقد حقق من هذه الصفقة مبلغا وقدره تسعين مليون جنيها (يمتلك محلج زفتى وحده 14 فدانا على النيل مباشرة) ..
- في الحلقة القادمة - إن شاء الله - سنفتح ملفا آخر من ملفات حكم مبارك ، فإلى اللقاء ..

رائف محمد الويشى
سانت لويس - ميزورى - أمريكا

elwisheer@yahoo.com

تابع مقالات سابقة لكاتب المقال على مدونته " ثوار مصر " وعنوانها كما يلي :

www.thowarmisr.com